تنظيم حمل السلاح في مدينة تعز

"أولويات الأمن وبناء السلام"

ورقة سياسات عامة

مؤسسة مسار للتنمية وحقوق الانسان، بالشراكة مع منظمة شباب بلا حدود للتنمية
وبتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP
2024

راشد محمد
ذي يزن السوائي

صورة الغلاف توضح تخرج احدى دفعات قوات الأمن الخاص التابع لشرطة محافظة تعز، يوليو 2018. تصوير حمزة مصطفى

تنويـــــــة

ان الاراء التي تضمنتها هذه الورقة تمثل اراء خاصة بمؤلفي هذه الورقة وليس بالضرورة انها تمثل الامم المتحدة بما في ذلك صندوق الامم المتحدة الانمائي او الدول الاعضاء في الامم المتحدة او منظمة شباب بلاحدود للتنميةhttps://ywbod.org/ar،كما ان صحة واكتمال وطريقة عرض كل الاسماء والمصطلحات والمعلومات هي مسؤولية فردية على مؤلفي الورقة وليس بالضرورة انها تعبر عن رأي صندوق الامم المتحدة الانمائي او شباب بلاحدود. ان صندوق الامم المتحدة الانمائي هو احد منظمات الامم المتحدة الذي يقود جهود لانهاء عدم العدالة والفقر وعدم المساوة والتغيرات المناخية، وهو يعمل مع شبكة واسعة من الخبراء والشركاء في 170 دولة لمساعدة الشعوب لبناء حلول تكاملية ومستدامة للبشر والكوكب، لمعرفة المزيد حق صندوق الامم المتحدة للسكان https://www.undp.org/home

الملخص التنفيذي

تعتبر ملكية الأسلحة النارية في اليمن حقاً، وليس امتيازا، وبالتالي فحيازة الأسلحة النارية مسموح دون تصريح أو ترخيص. تاريخياً يرتدي اليمنيون السلاح الأبيض (الجنبية)، والسلاح الناري منذ دخوله البلاد وكانت تنظم استخدامه العادات والأعراف القبلية. وبشكل أقل ينظمها القانون في عواصم المدن. لذلك، تُعد ظاهر حمل السلاح مشكلة قديمة في المجتمع اليمني، غير أنها ظاهرة جديدة على مدينة تعز بشكل خاص برزت مع اندلاع النزاع المسلح في اليمن، 2015، وما ترتب عليه من تدفقات السلاح، وتهريبه إلى اليمن. كما شكلت البنية القانونية الهشة لتنظيم حمل وحيازة السلاح مع ضعف تطبيقها بعدًا أخر من أبعاد المشكلة، بالإضافة لضعف الوعي بمخاطر حمل السلاح.

تسبب النزاع المسلح، والتوزيع العشوائي للسلاح، والصراعات بين فصائل المقاومة الشعبية، واستمرار خطوط المواجهة العسكرية في أطراف المدينة، وانهيار مؤسسات الدولة، إلى تفشي ظاهرة حمل السلاح. أخذت مشكلة انتشار السلاح في مدينة تعز مظاهر متعددة، تمثلت في بروز أسواق للسلاح، وفوضى أمنية ترتب عليها سقوط المئات من الضحايا المدنيين، وأفراد الجيش والأمن، بالإضافة إلى التعدي على مؤسسات العدالة، ومجابهة الشرطة بالسلاح.

من شأن استمرار ظاهرة انتشار السلاح في مدينة تعز أن يؤدي إلى تأثيرات مستقبلية تشكل إعاقة حقيقية لعمل الشرطة، وتساهم في تكريس ثقافة السلاح، وبالتالي ارتفاع معدل العنف، وانتشار الجريمة والانتهاكات. بالإضافة إلى انعدام الشعور بالأمن، وفقدان الثقة بمؤسسات وأجهزة إنفاذ القانون، وبالتالي غياب الاستقرار، مما يعوق اي جهود لبناء السلام، وهي تأثيرات سوف تطال مستقبل الأجيال القادمة، والمشروع المدني لمحافظة تعز.

بذلت السلطات الأمنية والعسكرية جهود متعددة للتعامل مع المشكلة، قياسًا بتواضع امكانياتها، أبرزها وضع غرفة أمانات السلاح في المدخل الرئيس للمدينة (نقطة الهنجر)، ومشروع التحكم المرئي عبر كاميرات المراقبة في شوارع المدينة، ونشر الحملات الأمنية. بيد أن قرب خطوط المواجهة من المدينة يمثل إعاقة في تنظيم سلاح أفراد الجيش. الأمر الذي يكشف عن الحاجة لأن تحظى قضية تنظيم حمل السلاح في مدينة تعز برؤية واضحة تترجم إلى جهود مشتركة بين كافة الأجهزة الأمنية والعسكرية، ودعم حكومي، ولذلك تقترح الورقة حل اجرائي وحيد يتمثل بتبني خطة تدريجية لتنظيم حمل السلاح في المدينة بتحديد منشآت ومناطق تصنف ضمن مستويات (أ، ب، ج) يحظر فيها حمل السلاح، مع منح أولوية للمنشآت الحيوية التعليمية والقضائية والصحية، والمربعات الأمنية والعسكرية، والأماكن العامة كالحدائق والأسواق. بالإضافة إلى العديد من التوصيات أبرزها تنظيم سلاح أفراد الجيش، وتفعيل أدوات التوعية الإعلامية والمدرسية، ودعم قدرات الشرطة، وضبط تجارة السلاح في المدينة.

مـقـدمـة

يُعد حمل السلاح ظاهرة قديمة في المجتمع اليمني، إلا أنها لم تكن شائعة في محافظة تعز، فقد كان حمل السلاح محدودًا في إطار ضيق كالمناسبات الاجتماعية في الأرياف، اما في المدينة فقد كان مضبوطًا من خلال التراخيص الرسمية. أدى النزاع القائم وغياب الاستقرار خاصة في السنوات الأولى منه، مع غياب مؤسسات العدالة وانفاذ القانون إلى توسع الظاهرة بشكل أكبر وانتشارها في المدينة. مع استمرار النزاع المسلح، وضعف الإجراءات المنظمة والرادعة تعززت المشكلة وأصبح لها مظاهر أخرى كالاعتداء على القضاة والمحامين، وحمل السلاح من قبل الأطفال. كما ترتب عليها خسائر في الأرواح والممتلكات، وباتت تثير مخاوف من استمرارها في المستقبل. تتناول ورقة السياسات هذه مشكلة ضعف تنظيم انتشار السلاح في مدينة تعز (نطاق الحكومة الشرعية)، وانعكاس ذلك على الوضع العام في المدينة، بالتركيز على أبعاد المشكلة وتأثيراتها، وأسبابها، وتقدم توصيات لصناع القرار الرسميين، والوسطاء المحليين، للإسهام في التخفيف من حدة المشكلة، وصولًا إلى حلها.

تتضمن الورقة ملخصًا تنفيذيا، وخلفية عن السياق في محافظة تعز، ونظرة على أبعاد مشكلة انتشار السلاح في مدينة تعز، والسياسات العامة تجاه المشكلة منذ بدايتها. تهدف الورقة إلى تحليل المشكلة وأبعادها، ومظاهرها، ودور الجهات الرسمية في تنظيم حمل السلاح في مدينة تعز لتحسين الوضع الأمني في المدينة، وتخلص الى تقديم مقترح لتنظيم حمل السلاح، وعدد من التوصيات الهادفة الى تحسين آليات التعاطي مع المشكلة، وتنسيق الجهود الرسمية وغير الرسمية للحد من المشكلة.

اعتمدت الورقة على منهجية واضحة في عملية جمع البيانات والمعلومات بالاعتماد على المصادر الثانوية والمصادر الأولية، حيث شملت المصادر الثانوية المراجعة المكتبية للوثائق والادبيات والتقارير الصادرة عن جهات حكومية وغير حكومية، والتقارير الصحفية المنشورة في المواقع الالكترونية المحلية والدولية. وشملت المصادر الأولية المقابلات المركزة مع (25) شخص، وعقد عدد (5) جلسات نقاش مركزة، استهدفت (50) مشارك/ة يمثلون السلطة المحلية بالمحافظة والمؤسسة الأمنية والعسكرية، والأكاديميين، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلي الأحزاب السياسية، وشخصيات نقابية، وصحافين، ونشطاء حقوقيين في مدينة تعز.

الخلفية والسياق

تقع محافظة تعز في جنوب غرب اليمن، ويبلغ عدد سكانها حوالي 4,1 مليون نسمة، منهم (836,715) نسمة في مدينة تعز [1]، وتعتبر تعز عاصمة اليمن الثقافية، فسكانها متعلمون تعليماً عالياً ومنخرطون بكثافة في مجالات السياسية والثقافة والتجارة والوظيفة العامة. تتمتع المحافظة بأهمية استراتيجية، إذ تمتد على ساحل البحر الأحمر وتضم مدينة وميناء المخا، وتصل إلى مضيق باب المندب. في منتصف نيسان/ أبريل 2015، اندلعت حرب غير متكافئة على أطراف مدينة تعز الجنوبية، قبل أن تبدأ تشكيلات "المقاومة الشعبية" الانتشار في شوارع وأحياء المدينة [2].

تبرز محافظة تعز كأكثر منطقة تتقاطع فيها تعقيدات الحرب اليمنية، وتكاد تكون بمثابة صورة مصغرة للوضع في اليمن، حيث تتقاسم السيطرة فيها عدة أطراف، وتشكيلات مسلحة تعكس وضع أكثر تعقيدًا [3]. بالإضافة إلى إدارة شرطة المحافظة التابعة لوزارة الداخلية عدن، وقوات محور تعز التابع لوزارة الدفاع، تتواجد قوات أمنية وعسكرية تابعة لسلطات جماعة (أنصار الله) الحوثية شمال وشرق المحافظة التي تستمر في فرض حصار جزئي على المدينة منذ عام 2015 ، كما تتواجد قوات ما يسمى بحراس الجمهورية في الساحل الغربي للمحافظة، بالإضافة إلى قوات العمالقة الجنوبية، وأخيرًا قوات درع الوطن في مديريات جنوب شرق المحافظة. وجميعها تمتلك الآلاف من المجندين، وتحصل على امدادات بالأسلحة بطرق مختلفة، بما يبقيها في حالة تأهب.

لا يمكن فصل ظاهرة انتشار حمل السلاح في مدينة تعز عن السياق العام للمشكلة على المستوى الوطني، وما نتج عنها من تطورات نتيجة النزاع المسلح المستمر. حتى قبل اندلاع النزاع في عام 2015، [4] كان اليمن يعتبر سوقًا إقليميًا للأسلحة، حيث تشير التقارير إلى وجود حوالي 60 مليون قطعة سلاح. ومع ذلك، شهدت هذه الأرقام زيادة ملحوظة خلال سنوات النزاع، التي أضفت شرعية على حمل السلاح دون أي ضوابط [5]. فقد أسفر الصراع المستمر وتعدد أطرافه الداخلية والخارجية إلى زيادة الطلب على الأسلحة [6]، حيث تجاوزت قيمة مبيعات الأسلحة منذ بداية النزاع في 2015 أكثر من 18 مليار دولار [7]، وانتعشت شبكات تهريب السلاح المتجذرة في البلاد [8]. ما جعل اليمن ثاني أكثر دولة مسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية [9].

1 الجهاز المركزي للإحصاء- مكتب تعز، "كتاب الإحصاء السنوي لمحافظة تعز الإصدار الخامس، 2023"، ص54.
2 عدنان الحمادي "العميد عدنان الحمادي: شوقي هائل طلب مني عدم الذهاب للواء 35 بتعز، وهذه أسرار سقوط المعسكر" مقابلة مع راشد محمد ورشا عبد الكافي. نُشر أساسًا في بوابة الاشتراكي، وأُعيد نشره بواسطة الموقع بوست، 18 سبتمبر/أيلول 2015، https://almawqeapost.net//news/2128
3 ماجد المذحجي، "تعز على مفترق حرب اليمن"، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، 27/ 3/ 2020، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/9473
4 عبد الله الحاج، "التفكك والإصلاح الاجتماعي في تعز"، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، 2022/1/30، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/16377
5 زكريا الكمالي، "سلاح متفلّت في اليمن يزيد نسبة الجريمة"، العربي الجديد، 30 أكتوبر2021، https://goo.su/kLPmR
6 "لماذا يزداد الطلب على الأسلحة النارية في اليمن؟"، صوت بيروت انترناشونال، 2024/3/13، https://cuts.top/F1iP
7 منظمة العفو الدولية، "الحد من الأسلحة"، https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/arms-control/

الكلفة الباهظة لانتشار السلاح:

كان للأحداث في تعز تأثير كبير على الوضع العام في المدينة، مما أدى إلى ظهور واقع جديد قائم على العنف والسلاح. عندما اندلع النزاع في أبريل/نيسان 2015، انهار القطاع الأمني، مما خلق فراغًا ملأته جهات أمنية غير رسمية. كما توقف النظام القضائي في المحافظة، مما دفع السكان إلى حل النزاعات القانونية بأنفسهم[10]، ولجأ الكثيرون إلى العنف بدلاً من الحوار والتفاوض[11]. تعرضت البنية التحتية للشرطة في تعز إلى دمار، ونهب طال منشآتها في المدينة، أبرزها مقر إدارة شرطة المحافظة، ومنشاة السجن المركزي، بالإضافة الى ذلك، تم تدمير المجمع القضائي، وتوقف عمل المحاكم لمدة عامين، قبل أن تستأنف عملها في ظل أوضاع أمنية مرتبكة. وقد أدى انهيار قطاع الشرطة بشكل كامل في تعز إلى خلق مناخ من الخوف بين السكان، مما جعل من الصعب عليهم في كثير من الأحيان اللجوء إلى الجهات الأمنية لتقديم الشكاوى أو البلاغات[12]. هذا الأمر عزز من نفوذ بعض الأفراد وقلل من فرص إصلاح الأمن، وزاد من مخاوف المواطنين من فقدان الأمان بسبب انتشار المظاهر المسلحة في الأماكن العامة والأسواق.[13]

منذ بداية الحرب في تعز، اكتفت المنظمات الأممية والدولية بالعمل من خارج المحافظة، قبل أن تبدأ بفتح مكاتبها في مدينة التربة مديرية الشمايتين جنوبي تعز، ثم في مدينة المخا الساحلية. منذ العام 2020، بدأت عدد من المنظمات بفتح مكاتب لها في مدينة تعز. نتيجة للوضع غير المستقر الذي مرت به مدينة تعز، فقد أدى مقتل موظف الصليب الأحمر الدولي حنا لحود، ابريل 2018 بعملية إطلاق نار من قبل مسلحين في أثناء مغادرته مدينة تعز[14]، إلى إعادة تصنيف الوضع الأمني في تعز بأنه غير مستقر. بعدها بأربع سنوات، تحديدًا في يوليو 2023 قتل مسؤول برنامج الغذاء العالمي في محافظة تعز، مؤيد حميدي، في مدينة التربة بواسطة رصاص أطلقها مسلحون مجهولون[15]. وفي الوقت الحالي، فإنه من بين 27 منظمة أممية ودولية في تعز، منها 12 منظمة فقط تعمل من مكاتبها في مدينة تعز، فيما تزاول بقية المنظمات الدولية أعمالها من مكاتبها في مدينة التربة تعز، ومدينة المخا.[16]

وفقًا لتقديرات أمنية، بلغ عدد ضحايا الانفلات الأمني وعصابات القتل المسلحة منذ مطلع 2018 وحتى أغسطس/آب 2021، قرابة (300) ضحية في مدينة تعز.[17] ولم تقتصر مظاهر الفوضى على جرائم الاشتباكات المسلحة وسط المدينة، بل إن عملية السطو على المحلات التجارية باتت ظاهرة سيّئة يشكو منها تجار المدينة.[18]

8 مايكل هورتون، " اليمن: سوق أسلحة إقليمي خطير"، مرصد الإرهاب المجلد: 15 العدد: 12،
https://jamestown.org/program/yemen-dangerous-regional-arms-bazaar/
9 "أمريكا واليمن في الصدارة.. من يمتلك الأسلحة النارية الصغيرة في العالم؟" مصراوي، 2018/6/18، https://cuts.top/F1lp
10 "إغلاق محاكم تعز يجبر اليمنيين على أخذ الأمور بأيديهم"، [FR]، ميدل است آي، 29 مارس، 2022، https://cuts.top/EZoc
11 عبدالله الحاج، التفكك والإصلاح الاجتماعي في تعز، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، 30 يناير، 2022،
https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/16377
12 مقابلة شخصية مع أحد الشباب من سكان مدينة تعز، مايو2024.
13 الصحفي مكين محمد، مقابلة شخصية، تعز، 8مايو، 2024.
14 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مقتل موظف باللجنة الدولية للصليب الأحمر في تعز باليمن "بيان"، 21/ 4/ 2018،
https://www.icrc.org/ar/document/yemen-icrc-staff-member-shot-and-killed-taiz
15 الشرق الأوسط، مقتل موظف أممي في تعز، 23 يوليو 2023 . https://n9.cl/2k7jn3
16 قاعدة بيانات المنظمات، مكتب التخطيط والتعاون الدولي – تعز، https://www.mopic-taiz.com/organizations/organizations-database/
17 أكرم ياسين، "عصابات القتل التي استباحت تعز.. كيف غرقت المدينة في مستنقع الفوضى؟ (تحقيق)"، الموقع بوست، 2021/8/25، https://almawqeapost.net/reports/62850
18هشام سرحان، مصدر سابق.

بالإضافة إلى ذلك، تعرضت المنشآت الطبية للاعتداء، حيث تم تسجيل ما لا يقل عن 40 حادثة عنف ضد مستشفى الثورة العام بين عامي 2018 و2020.[19] في المقابل، قامت الأجهزة الأمنية بحملات ملاحقة وتعقب لأفراد تلك العصابات التي كانت تواجه الحملة الأمنية بالسلاح.[20] أسفرت عن سقوط ما يقارب (50) قتيل من أفراد الشرطة، واصابة ما يقارب من (85) أخرين.[21] على الرغم من أن معظم الأرقام والإحصائيات المذكورة تعود إلى سنوات سابقة، إلا أنها تعكس مؤشرين: الأول سلبي يتعلق بانتشار السلاح في السنوات الخمس التي تلت اندلاع النزاع المسلح وما نتج عنه من انهيار مؤسسات الدولة، والثاني إيجابي يعكس مستوى التحسن الأمني وتراجع الجرائم المرتبطة بانتشار السلاح في السنوات الأخيرة، رغم محدودية الإمكانيات.

تحديات كبيرة، وتدخل حكومي محدود:

أدى عدم الاستقرار السياسي والعسكري في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، وخاصة في العاصمة المؤقتة عدن، إلى تدني الاهتمام الحكومي بالوضع في محافظة تعز، وفي مقدمتها القطاع الأمني حيث اقتصر الدعم على إعادة تجنيد القوات ضمن الجهاز الأمني الرسمي، وتوفير بعض الأطقم الأمنية والأسلحة الخفيفة والمتوسطة. وفي يوليو 2016، بدأت الحكومة في إعادة بناء القطاع الأمني في المحافظة.[22] وتم دمج معظم الجماعات الموالية للحكومة في محور تعز العسكري التابع للجيش اليمني.[23] وفي ظل هذا الوضع غير المستقر والدعم المحدود، فقد حافظت الشرطة في تعز على الهياكل الرسمية، ولم يتم استحداث تشكيلات أمنية جديدة كما حدث في عدن وبعض المحافظات الجنوبية، مما يفسر التحسن القياسي في الخدمات الأمنية نتيجة الانسجام والتكامل بين الوحدات الأمنية.بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من مظاهر حمل السلاح تعود لمنتسبي الأجهزة العسكرية، مما يعقد المهام أمام السلطات الأمنية التي تعاني من نقص في الإمكانيات والتسليح،[24] ويخلق نوعًا من التداخل في المسؤوليات بين السلطات الأمنية والعسكرية، رغم اختلاف مستوى الإمكانيات بينهما. ولذلك فإن تنظيم حمل السلاح يتطلب التنسيق والتعاون بين هذه الأجهزة.

إن استمرار تجاهل إعادة بناء وتأهيل قوات الشرطة في محافظة تعز للقيام بمهام تنظيم السلاح، يعرض النسيج الاجتماعي والسلم الأهلي للخطر، ليس فقط في المحافظة بل في اليمن بشكل عام. لذا، ينبغي على المجتمع الدولي، وخاصة مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن، التعامل مع هذه القضية باعتبارها خطرًا يهدد استمرار النزاع. ومن الضروري أولاً وقبل كل شيء دعم السلطات الأمنية بالمعدات والقدرات اللازمة للتعامل مع التحديات الأمنية التي تواجهها في ظل أوضاع ما بعد النزاع المسلح، بالإضافة إلى تعزيز صلاحيات القضاء المدني والعسكري.

19 "المرافق الطبية الإنسانية تتعرّض للهجوم العشوائي في مدينة تعز"، بيان صحفي، منظمة أطباء بلا حدود، 2020/3/20، https://cuts.top/H28J

20 أكرم ياسين، مصدر سابق.

21 جلسة النقاش المركزة مع قيادات أمنية وعسكرية، تعز، ابريل 2024.

22 محمد الإرياني، "عمل الشرطة في دولة مفككة: صمود المؤسسات المحلية في تعز"، المركز اليمني للسياسات، مارس، 2020، https://goo.su/oZdAW

23 عبد الله الحاج، "التفكك والإصلاح الاجتماعي في تعز"، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، 2022/1/30، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/16377

24 " ما أسباب الانفلات الأمني في تعز؟"، بلقيس، 2022/10/21، https://cuts.top/F14I

ضعف البنية القانونية:

تساهم البنية القانونية المتعلقة بتنظيم حمل وحيازة السلاح في اليمن، بالإضافة إلى ضعف تطبيقها على الأرض، في استمرار اعتبار حيازة السلاح وحمله مسألة شخصية. من ناحية، يمنح القانون اليمني المواطنين الحق في حيازة الأسلحة النارية الشخصية، مثل البنادق الآلية والمسدسات وبنادق الصيد، مع كمية محددة من الذخائر.[25] وبالتالي، ساهمت الدولة بشكل غير مباشر في انتشار السلاح، حتى وإن كان ذلك بشكل طفيف خلال فترات استقرارها، مما شجع الناس على حيازته. من ناحية أخرى، أدى ضعف تطبيق القانون إلى استمرار ظاهرة حمل السلاح، وتفاقم الوضع مع النزاع المسلح، حيث أصبح حمل السلاح في المدن والأسواق جزءًا من الحياة اليومية.

ومع ذلك، يحظر القانون على أي شخص يحمل سلاحًا ناريًا حمله في العاصمة وعواصم المحافظات والمدن إلا بتصريح رسمي.[26] كما يُمنع حمل السلاح الشخصي أو التجول به، حتى لو كان مرخصًا، في بعض الحالات والأماكن، مثل المظاهرات والمهرجانات الرياضية والشبابية، وكذلك داخل الدوائر الرسمية.[27] وهذا يعني أنه يمكن الاستفادة من بعض نصوص القانون ولائحته التنفيذية لتنظيم حمل السلاح في مدينة تعز، باعتبارها عاصمة المحافظة.[28] على الرغم من أن القانون يجيز حمل وحيازة السلاح، إلا أن المنظومة التشريعية اليمنية قد شددت العقوبات على الجرائم المرتكبة باستخدام الأسلحة النارية، كما هو موضح في نصوص القانون رقم (12) لسنة 1994 بشأن الجرائم والعقوبات، والقانون رقم (24) لسنة 1998 بشأن مكافحة جرائم الاختطاف والتقطع، وغيرها من القوانين التي يمكن أن تساهم في الحد من انتشار السلاح في مدينة تعز إذا تم تفعيلها وتطبيقها من خلال القضاء.

25 المادة (9) القانون رقم 40 لسنة 1992 بشأن تنظيم حمل الأسلحة النارية والذخائر والإتجار بها.
26 المادة (10) القانون رقم 40 لسنة 1992 بشأن تنظيم حمل الأسلحة النارية والذخائر والإتجار بها.
27 المادة (23) القانون رقم 40 لسنة 1992 بشأن تنظيم حمل الأسلحة النارية والذخائر والإتجار بها.
28 مادة(56) القانون رقم 40 لسنة 1992 بشأن تنظيم حمل الأسلحة النارية والذخائر والإتجار بها.

مظاهر ضعف تنظيم السلاح في مدينة تعز

انتشار أسواق السلاح:

أدت ظروف الحرب وعمليات اقتحام المعسكرات والمنشآت الأمنية ونهب الأسلحة منها وإعادة بيعها، مما ساهم في ازدهار أسواق بيع السلاح. كما استولت جميع أطراف النزاع على كميات من الأسلحة خلال المعارك ومن مخزونات الجيش اليمني. وتُباع هذه الأسلحة الفائضة بسهولة لتجار السلاح وأطراف أخرى[29]. ونتيجة الانهيار الذي أصاب مؤسسات الدولة، لجأ العديد من السكان، وخاصة التجار وأصحاب المستودعات، إلى تسليح أنفسهم خوفًا من تزايد أعمال السلب والنهب الناتجة عن انتشار السلاح[30]. وقد ساهمت وفرة السلاح في أيدي الأفراد والقيادات، من خلال عمليات صرف السلاح غير المنظم التي تزامنت مع استقطاب الشباب للتجنيد، في ظهور نشاط ملحوظ في عمليات بيع وشراء السلاح.

على الرغم من أن أسواق السلاح كانت شائعة في العديد من المحافظات والمدن اليمنية لفترة طويلة، إلا أنها لم تكن مألوفة في مدينة تعز المعروفة بتمدّنها. لكن منذ اندلاع النزاع المسلح في تعز عام 2015، أصبحت متاجر ومستودعات بيع السلاح جزءًا من المشهد اليومي في المدينة. يُعتبر سوق الجمهورية الشعبي في تعز مثالًا على التشوهات التي أحدثتها الحرب اليمنية، حيث أصبحت تجارة السلاح تشمل قاذفات "آر بي جي" وصواريخ وبنادق قنص حديثة، وصولاً إلى قذائف المدفعية والدبابات[31]. لا يمكن التأكيد على أن متاجر بيع وشراء الأسلحة في مدينة تعز تعمل وفقًا لتصاريح رسمية قانونية، حيث يتضح ذلك من نوعية الأسلحة والذخائر المعروضة، والتي تتجاوز السلاح الشخصي المسموح ببيعه. كما لا يمكن الجزم بأنها تعمل بعيدًا عن رقابة الشرطة. ومع ذلك، يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات متعددة لمنع تجارة الأسلحة غير الشخصية.

تراجع الوعي المدني:

يمتاز الصراع في تعز بخصائص فريدة تختلف عن باقي مدن اليمن، حيث شهدت المدينة عنفًا شديدًا وشارك فيه العديد من المدنيين الذين لم يسبق لهم استخدام الأسلحة[32]. لذا، يعتقد بعض من تمت مقابلتهم أن حمل السلاح في تعز ارتبط بالدفاع عن المدينة، ولم يُعتبر سلوكًا مستهجنًا في البداية، بل حظي بتأييد واسع من فئات المجتمع، وتم التعامل معه كاستجابة لظروف استثنائية يمكن تجاوزها.

ومع استمرار النزاع، وبطء استعادة مؤسسات الدولة لفعاليتها، وغياب برامج التأهيل والتوعية، أدى انتشار السلاح إلى بروز ظواهر سلبية وغير مألوفة في المدينة، مثل إطلاق الرصاص في الأعراس والمناسبات، كما حدث عند إعلان فوز المنتخب الوطني ببطولة كأس غرب آسيا للناشئين في نسختيها التاسعة في ديسمبر 2021 والعاشرة 2023[33].

29 مايكل هورتون، " اليمن: سوق أسلحة إقليمي خطير"، مرصد الإرهاب المجلد: 15 العدد: 12،
https://jamestown.org/program/yemen-dangerous-regional-arms-bazaar/

30 زكريا الكمالي، مصدر سابق.

31 تعز تايم، "أسواق سوداء في تعز لبيع الصواريخ والقناصات وقاذفات الآر بي جي والمدفعية والدبابات"، 2021/11/2،
https://taiztime.com/taiz-news/23-43-07-02-11-2021

32 نائلة موسى، "من يكترث بأمن اليمن"، كتاب الخروج من الجحيم؟ إعادة بناء الأمن في العراق وليبيا وسوريا واليمن، تحرير بسمة قضماني ونائلة موسى، مبادرة الإصلاح العربي، آب/ أغسطس 2017، ص111.

مما أسفر عن إصابات[34]. وقد عكس تعبير البعض عن فرحتهم بإطلاق الأعيرة النارية في سماء المدينة الوجه المقلق لظاهرة انتشار السلاح وتراجع الوعي المدني. فلم يكن إطلاق الأعيرة النارية طقسًا احتفاليًا في تعز، بل إن سنوات النزاع المسلح مع ضعف الإجراءات الرادعة ساهمت في ظهور مثل هذه الظواهر السلبية.

يتجلى ضعف الوعي في عدة مستويات، منها ما يتعلق بالجهل والثقافة السائدة بين الشباب الذين ترسخت لديهم أفكار تعتبر حمل السلاح رمزًا للقوة والبطولة والرجولة، وهي مفاهيم تعززت بشكل كبير بعد أن حمل بعضهم السلاح، رغم عدم وعيهم بمخاطره وأضراره، مثل خطر وقوع جرائم القتل والإصابات. كما يظهر مستوى آخر من ضعف الوعي في الممارسات اليومية لبعض القادة والمسؤولين العسكريين والمدنيين الذين يحرصون على اصطحاب عدد من المرافقين المسلحين داخل الدوائر الحكومية أو في شوارع المدينة، وغالبًا ما يكون هؤلاء غير مرتدين للزي العسكري. هذا السلوك يساهم في استمرار المظاهر المسلحة سواء عن قصد أو دون قصد. يساهم التساهل مع إطلاق النار في الأعراس والمناسبات في تفشي هذه الظاهرة. ولمنع تفشي مثل هذه السلوكيات، تقع على عاتق المجتمع وشخصياته الاجتماعية والنخب المثقفة والمدنية مسؤولية رفض هذه الظاهرة، من خلال آليات الاستنكار الاجتماعي، مثل التأكيد على عدم الترحيب بأي مسلح يحضر المناسبات الاجتماعية.

بالمقابل، تؤدي أنشطة التوعية والمناصرة نتائج إيجابية تسهم في الحد من انتشار السلاح. وفقًا لآراء المشاركين في جلسات النقاش المركزة، فإن الجهات الرسمية تتعاطى مع مشاكل السلاح عندما تكون القضية مثارة اعلاميًا، فتتخذ إجراءات فورية مثل الحملات الأمنية، لكنها سرعان ما تتوقف. يعزى غياب استمرارية الإجراءات الميدانية بحسب قادة أمنيين إلى التكاليف الكبيرة التي تتطلبها الحملات الأمنية في ظل ضعف الإمكانيات. يمكن للشخصيات الاجتماعية والسياسية ومنظمات المجتمع المدني وقادة الرأي المساهمة في الضغط على الحكومة لتوفير الإمكانيات اللازمة لتنظيم السلاح، كما يمكن لهم لعب دور رقابي على الأجهزة الأمنية.

عرقلة سير العدالة:

أدّى النزاع المستمر في اليمن منذ نحو 9 أعوام، إلى إضعاف المؤسسات العامة، من بينها الأمنية والعسكرية، حتى طال ذلك السلطةَ القضائية، وتدخل أصحاب النفوذ في شؤون القضاء[35]. فقد سمح انتشار السلاح في مدينة تعز وضعف تنظيمه إلى أن يصبح السلاح المنفلت وسيلة للتأثير على نظام العدالة الذي يفتقر إلى الحماية اللازمة. وقد ساهم التساهل في ضبط السلاح وفرض العقوبات على المخالفين في ظهور ظاهرة الاعتداءات المتكررة على المحاكم والقضاة والمحامين، والتي تنوعت بين الاختطاف والتهديد والاعتداء المباشر، بهدف التأثير على سير العدالة. ففي غضون أسبوع واحد، تم تسجيل (7) اعتداءات استهدفت منتسبي المؤسسة القضائية في المدينة[36]. كما أظهرت بيانات نقابة المحامين في محافظة تعز أن إجمالي الانتهاكات التي تعرض لها المحامون في عام 2022 تجاوز (30) انتهاكًا من قبل مسلحين[37].

34 هشام سرحان، مصدر سابق.

35 "السلاح" في مواجهة القضاء بتعز.. اعتداءات متكررة تتسبّب بتعليق عمل المحاكم والنيابات، موقع خيوط، 20/ 2/ 2024،
https://www.khuyut.com/blog/taiz-judiciary

36 محامون ضد الفساد يرصدون سبعة اعتداءات على قضاة خلال أسبوع، الوطن العدنية، الجمعة، 3 ابريل 2020،
https://www.alwattan.net/news/117587

37 الموقع بوست، "تعز.. نقابة المحامين تُعلق أعمالها ثلاثة أيام احتجاجا على اعتداءات طالت عددا من أعضائها"، 2022/10/17،
https://almawqeapost.net/news/78761

إن تكرار الاعتداءات وزيادة وتيرتها على القضاة والمحامين أثناء تأدية مهامهم من قبل مسلحين ينتمون للأجهزة الأمنية والوحدات العسكرية، بالإضافة إلى ضعف تنفيذ أوامر المحاكم، دفع السلطة القضائية ونقابة المحامين إلى تعليق أعمالها عدة مرات.[38] وقد وصفت نقابة المحامين هذه الاعتداءات بأنها تكاد تكون ممنهجة.[39] إن استمرار هذه الانتهاكات دون محاسبة الجناة وغياب السيطرة على انتشار السلاح سيؤثر سلبًا على أنظمة العدالة، ويقوض هيبة واستقلالية السلطة القضائية، مما يؤدي إلى تآكل سيادة القانون وزيادة الفوضى والانتهاكات وتهديد الحقوق. كما أن لذلك تأثيرات سلبية على تقييم حالة حقوق الإنسان في تعز.

38 اليمن: تعليق أعمال القضاء بسبب الاعتداءات المتكررة على أعضاء السلطة القضائية في تعز، يمن فيوتشر، 2 فبراير، 2024،
https://yemenfuture.net/news/20206
39 الموقع بوست، "تعز.. نقابة المحامين تدين الانتهاكات التي تطال المحامين وتطالب بالتحقيق فيها"، 2022/9/12،
https://almawqeapost.net/news/77300

الأثار والمخاوف:

يؤثر انتشار المظاهر المسلحة بشكل سلبي على استقرار الوضع الأمني. من جهة، يسهم ذلك في زيادة معدلات الجريمة ويعيق عمل السلطات الأمنية، مما يصعب التمييز بين المطلوبين أمنيًا وغيرهم، ويعقد عملية تتبع الجناة أو الفارين من العدالة. ومن جهة أخرى، يثير هذا الوضع مخاوف كبيرة من احتمال حدوث فوضى أمنية في حال تجددت المواجهات العسكرية في المدينة.[40] علاوة على ذلك، يؤدي استمرار ظاهرة حمل السلاح إلى تآكل الثقة في قدرة الجهات الرسمية على ضبط الأمن، مما يزيد من احتمالات النزاعات الأهلية والثارات. كما يتأثر النشاط الاقتصادي سلبًا، مما ينعكس على أسعار السلع والخدمات. بالإضافة إلى ذلك، يتسبب في تقييد حرية التعبير، ويسهم في تقويض استقلالية السلطة القضائية والجهود الرامية إلى إرساء سيادة القانون، مما يسهم في استمرار دورات العنف وعدم الاستقرار، ويعزز من ظاهرة تجنيد الأطفال. وهي تأثيرات قد تطال مستقبل الأجيال القادمة، والمشروع المدني لمحافظة تعز.[41]

وخلال فترات النزاع المسلح، يصبح تنظيم حمل السلاح أولوية عسكرية وأمنية. ومع ذلك، لن يتحقق هذا الهدف ما لم يتم تنظيم وضبط سلاح أفراد الجيش والأمن أولاً. إن تجوال هؤلاء الأفراد بأسلحتهم الشخصية في الشوارع والأسواق العامة يوفر مبررًا لاستمرار هذه الظاهرة، كما أن حمل السلاح الرسمي في الأماكن العامة بالزي الشعبي يثير القلق والخوف بين المواطنين، الذين يجدون صعوبة في التمييز بين السلاح الرسمي وغير الرسمي .

الجهود الأمنية للحد من انتشار السلاح:

ضمن مساعيها لمواجهة الانفلات الأمني في المدينة، اتخذت إدارة شرطة المحافظة عدد من الإجراءات الاحترازية والوقائية، في مسعى منها لتعزيز قدرات الاجهزة الامنية للحد من الجريمة، والتخفيف من ظاهرة انتشار السلاح، أبرزها:

مشروع التحكم المرئي:

أطلقت شرطة تعز "مشروع التحكم المرئي عبر كاميرات المراقبة للشوارع العامة" المرتبط بغرفة عمليات الشرطة، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني، وبإسهام من المحلات التجارية[43] قبل ذلك ألزمت المستودعات التجارية في المدينة، بتركيب كاميرات مراقبة أمام متاجرهم. يمكن القول بأن كاميرات المراقبة قد نجحت في كشف كثير جرائم السطو التي يقوم بها مسلحون في مدينة تعز، وتحويل كثير من الجرائم التي كانت غير مرئية طيلة السنوات الماضية، إلى قضايا رأي عام[44] وبالتالي تراجع جرائم السطو.

غرفة أمانات السلاح في نقطة الهنجر:

خلال السنوات الثلاث الأخيرة اتخذت الأجهزة الأمنية والعسكرية اجراء بمنع دخول السلاح من "نقطة الهنجر" المدخل الرئيس للمدينة، يتضمن الإجراء تفتيش المركبات والأفراد الداخلين إلى المدينة، ووضع "غرفة أمانات للسلاح"، بحيث يتم اخذ السلاح الشخصي، وتوثيقه، ومنح حامل السلاح " سند إيصال" يوضح بياناته، وبيانات السلاح، بحيث يتم إعادة تسليمه للشخص حال مغادرة المدينة. في الاتجاه ذاته وضعت الأجهزة الأمنية والعسكرية نقاط تفتيش كما في شارع الجامعة بالدحي، وشارع الحصب؛ بغرض الحد من انتشار السلاح.

40 مقابلة شخصية مع احدى القيادات الأمنية في شرطة محافظة تعز، أبريل 2024.
41 مقابلات مع نشطاء حقوقيين واعلاميين في مدينة تعز، أبريل 2024.
42 جلسة النقاش المركزة الرابعة، تعز، مايو2024.
43 "تصريح خاص ليمن مونيتور.. كاميرات مراقبة تغطي "مدينة تعز" للحد من الجريمة"، 2021/11/28، https://n9.cl/u9i1zh
44 " كاميرات مراقبة تفضح جرائم سطو مسلح في تعز اليمنية"، العربي الجديد، 2021/9/1، https://cuts.top/F4E3

الحملات الأمنية:

في اطار جهودها للحد من مظاهر انتشار السلاح في مدينة تعز، وتنظيم حمله، تقوم إدارة شرطة المحافظة بإنزال حملات أمنية بين فترة وأخرى لضبط المظاهر المسلحة، وكذلك لضبط عملية اطلاق النار في الأعراس. كما أصدرت شرطة تعز قائمة تضم أسماء (39) من المطلوبين أمنيا بأوامر قهرية؛ لإدانتهم بارتكاب جرائم متعلقة بالسلاح[45]. أكثر من ثلثي القائمة مجندين ضمن قوات المحور ويتبعون قيادات ونافذين في السلطة المحلية والعسكرية بحسب المعلومات الأمنية[46]. إضافة إلى ذلك، فإن استمرار التجوال بالسلاح من قبل أفراد الألوية العسكرية المرابطة في أطراف المدينة يضع تحديات أمام الأجهزة الأمنية. حيث لا تستطيع النقاط ضبط السلاح بذريعة أنه يستخدم للخدمة العسكرية في الجبهات.

45 "الوطن العدنية تنشر القائمة السوداء بالمطلوبين أمنيا في تعز – وثائق"، 2020/12/7، https://al-wattan.net/news/141582

46 "معظمهم منضوين بقوات المحور.. شرطة تعز تنشر قائمة سوداء للمطلوبين أمنيًا"، تعز اليوم، 2020/12/8، https://tazthan.com/?p=36501

الحل المقترح

بناًء على الأسباب التي تم استعراضها في الورقة، يمكن طرح مقترحات حلول آنية للحد من انتشار السلاح، والإسهام في تنظيم حمل السلاح، بجهود مشتركة بين كافة الأجهزة الأمنية والعسكرية، تنطلق من قاعدة التأسيس لشرطة محلية واسعة الصلاحيات، كمركز لشرطة (إقليم الجند)، ولذلك تقترح الورقة حل اجرائي وحيد للجهات العسكرية والأمنية يتمثل بالآتي:

خطة تدريجية لتنظيم السلاح:

اتخاذ خطة تدريجية لتنظيم حمل السلاح في المدينة تتمثل في تحديد منشآت ومناطق تصنف ضمن مستويات (أ، ب، ج)، يحظر فيها حمل السلاح أو التجول به بشكل تدريجي، بحيث يبدأ الحظر التام في بالمستوى (أ)، والتطبيق التدريجي في المستويات التالية (ب، ج). هذه المستويات قد تكون ذات طبيعة جغرافية أو وظيفية. يمكن توضيح هذه المستويات على سبيل المثال وفق الجدول التالي:

م	المستويات	أمثله لكل مستوى
1	المستوى (أ)	المنشآت الحيوية التعليمية والصحية والقضائية، والمنظمات الدولية
2	المستوى (ب)	المنشآت الرسمية الأمنية والعسكرية ومناطق تمركز البنوك التجارية
3	المستوى (ج)	الأماكن العامة كالحدائق والأسواق والشوارع الرئيسية والفرعية

جدول رقم (1) يوضح المستويات المقترحة لضبط وتنظيم حمل السلاح في مدينة تعز

ملاحظة: الجدول عبارة عن أمثله توضيحية للمقترح، بينما تحديد المستويات يخضع لتقديرات وأولويات الأجهزة الأمنية المعنية

من شأن اتباع النهج التدريجي للمقترح، والتطبيق الصارم في المستوى (أ) أن يعيد الاعتبار للشرطة وللمنشآت والمواقع الخاصة بهذا المستوى، ويعزز من فرص تطبيقها في المستويات التالية، كما أنه يتيح فرصة لدراسة وتقييم التجربة وتلافي أي قصور أو اعتبارات قبل الانتقال إلى المستويات التالية.

يتطلب هذا الحل أن يترافق تطبيقه مع إجراءات أخرى حازمة، مثل تنظيم حمل السلاح الخاص بالوحدات العسكرية القريبة من خطوط المواجهة، من خلال نقاط محددة لتسليم سلاح المقاتلين. وفرض رقابة مشددة على متاجر بيع السلاح، وحظر بيع الأسلحة غير الشخصية، وإجراءات صارمة لمنع التجول بالأسلحة المتوسطة في الأماكن العامة والشوارع، ومصادرة الأسلحة والذخائر المتوسطة مثل القنابل اليدوية، واشراك أصحاب المصلحة، والفاعلين الرسمين وغير الرسميين، مثل التنسيق مع منظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية وخطباء المساجد، وقادة الرأي العام من صحفيين ونشطاء حقوقيين، لتبني حملة توعية على مستوى المدارس والجامعات والمساجد، ومواقع التواصل الاجتماعي. قد يتطلب هذا الأمر تكاليف مادية، يمكن حلها من خلال الضغط على الحكومة لتوفير الدعم، والتنسيق مع السلطة المحلية، والقطاع الخاص والجهات المانحة.

التوصيات

من أجل التهيئة لتطبيق الحل المقترح، والمساهمة في تنفيذه، ينبغي للجهات المختلفة الرسمية والمجتمعية القيام بعدد من المهام والمسؤوليات التي نجملها في التوصيات للجهات التالية:

للأجهزة الأمنية والعسكرية:

- اعداد خطة امنية وعسكرية مشتركة لتنفيذ خطة ضبط وتنظيم حمل السلاح التدريجية في المستويات الثلاثة
- تشكيل حملة أمنية وعسكرية مشتركة للتنفيذ الخطة الأمنية لتطبيق حظر التجول بالأسلحة المتوسطة في المدينة من قبل قيادات وأفراد الجيش والأمن وتفعيل اللوائح التأديبية
- إلزام أفراد الجيش والأمن بارتداء الزي العسكري المحدد قانونًا أثناء أداء المهام الرسمية، وحظر حمل السلاح بدون مهام رسمية
- ضبط سلاح الوحدات الأمنية والعسكرية من خلال ترقيم السلاح وبقائه بالمعسكرات والدوائر الحكومية، ومواقع الخدمة،
- تفعيل دور الشرطة العسكرية والوحدات الأمنية في ضبط عملية بيع وشراء الأسلحة من خلال منح التراخيص لمتاجر بيع وشراء وإصلاح الأسلحة، وفرض رقابة عليها، ومنع المتاجرة بالأسلحة غير الشخصية.
- تكثيف النزول الميداني إلى الشوارع والأسواق بشكل دوري من قبل اللجنة الأمنية لضبط حاملي السلاح
- تكثيف التوعية للأفراد من قبل الوحدات العسكرية بأهمية الالتزام بالضوابط العسكرية
- ينبغي على قيادة الشرطة اشراك القادة المحليين والمجتمع المدني الفاعلين والمؤثرين في فعاليات وأنشطة التوعية والرقابة على تنظيم حمل السلاح في مدينة تعز.

للسلطة المحلية:

- تفعيل دور المنابر الإعلامية الرسمية المختلفة للتوعية بمخاطر حمل السلاح للحد من الظاهرة (الإذاعة – التلفزيون، منابر المساجد، مواقع التواصل الاجتماعي)
- تعزيز ثقافة السلم من خلال التوعية، وتشجيع مبادرات منع الثأر، والاحتكام للقانون
- ضرورة ادخال ثقافة السلام والتوعية بمخاطر السلاح في الحصص المدرسية، ومحاضرات المعاهد والجامعات
- منح الأولوية لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية والتعليم جنبا إلى جنب مع استجاباتها الأمنية للحد من ظاهرة حمل السلاح.
- تعزيز الحماية للمؤسسة القضائية ومنتسبيها ومنشآتها.
- تبني برامج تنموية لمعالجة الأسباب الجذرية لحمل السلاح، التي تشمل الأمية والبطالة.
- إشراك الشخصيات الاجتماعية والزعماء الدينيين والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال الحوار والتعاون للمساهمة في التخفيف من ظاهرة حمل السلاح.

للمجتمع المدني والمنظمات الدولية:

- دعم برامج إعادة التأهيل لأفراد الجيش والأمن،
- تكثيف التدريب لقيادات وأفراد الجيش والشرطة وكوادر تنفيذ القانون
- دعم برامج تعزيز قدرات الشرطة والمساهمة في توفير احتياجاتها كجزء من جهود إعادة بناء الشرطة في بيئات النزاع

ممارسة الضغط على الحكومة لتوفير الإمكانيات والمعدات اللازمة للأجهزة الأمنية والعسكرية لتمكينها من تنظيم حمل السلاح في مدينة تعز.
ربط التدخلات الإنسانية والتنموية بتعزيز الأمن وسيادة القانون
ربط برامج بناء السلام بتعزيز القدرات المؤسسية للشرطة وأجهزة انفاذ القانون
تكثيف مشاريع وأنشطة التوعية بمخاطر حمل السلاح
التركيز على مشاريع ريادة الأعمال والمشاريع المدرة للدخل للشباب للإسهام في الحد من البطالة
تبني تنفيذ ملتقيات ومؤتمرات محلية فصلية أو سنوية لمناقشة وتقييم خطة تنظيم حمل السلاح في مدينة تعز
ممارسة أكبر قدر من الضغط اللازم لحظر توريد وتهريب السلاح إلى اليمن.
توظيف الفن والتراث السلمي لحل المنازعات ضمن أنشطة التوعية للحد من المظاهر المسلحة في مدينة تعز

عن الباحثين

استشاري/ راشد محمد:

استشاري وباحث ومدرب في السياسات العامة، حاصل على شهادة ماجستير في القانون الدولي العام، كلية الحقوق جامعة تعز 2024. بتقدير جيد جداً حول رسالته بعنوان: بعنوان (ضمانات العدالة الانتقالية في القانون الدولي لحقوق الانسان). حاصل على عدة دورات تدريب مدربين محلية واقليمية في السياسات العامة، والحوكمة والمساءلة المجتمعية، وبناء السلام والنوع الاجتماعي، والمناصرة وحقوق الإنسان. صدر له العديد من أوراق السياسات العامة مع منظمات المجتمع المدني في المجالات الحقوقية والخدمية.تم اجراء هذا البحث بتمويل سخي من منظمة شباب بلا حدود للتنمية وبدعم من مكون الأمم المتحدة لدعم السلام في اليمن.

ذي يزن السوائي:

محامي ورئيس مؤسسة مسار للتنمية وحقوق الانسان، مدرب وميسر في مجال حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني، حاصل على تمهيدي ماجستير في القانون العام - كلية الحقوق جامعة تعز، وحاصل على عدة دورات في مجال السلام وحقوق الانسان والبيئة المناخ محلية وإقليمية. ينشط ذي يزن السوائي في الدفاع عن حقوق الإنسان، وقضايا المناخ والبيئة، ويعمل في الإدارة والتنسيق للعديد من المشاريع حول السلام وحقوق الانسان والبيئة والتنمية والمناخ.

مكون الامم المتحدة لدعم السلام في اليمن:

تأسس مكون الامم المتحدة لدعم السلام في اليمن عام 2019م لدعم عملية السلام على المستويات المحلية والوطنية في اليمن، ويدار هذا المكون من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

عن منظمة شباب بلا حدود:

منظمة شباب بلا حدود هي منظمة غير حكومية غير ربحية تسعى إلى تمكين الشباب اجتماعيًا واقتصاديا وسياسيًا، بدأت أنشطتها كمجموعة شبابية غير رسمية، ثم سجلت رسميا لدى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بترخيص رقم /4م2013/ طبقا للقانون رقم 1/2001م

عن مؤسسة مسار للتنمية وحقوق الإنسان:

مؤسسة غير حكومية غير ربحية مستقلة تتمتع بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة تأسست في 22 /2/ 2017 م من قبل مجموعة من الناشطين المعنيين بالدفاع عن حقوق الإنسان والعمل المدني. وقد أنشئت المؤسسة وفقاً لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم 1 لسنة 2001 وتمارس عملها بموجب ترخيص رقم (9م) الممنوح لها من مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بتعز. تلتزم المؤسسة الحيادية في عملها وهي مكرسة لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد في المجتمع اليمني.

عن مشروع CSSST:

مشروع دعم المجتمع المدني للجهات الأمنية في تعز، هو مشروع تنفذه منظمة شباب بلا حدود بالشراكة مع منظمات وتحالفات المجتمع المدني، وبالتنسيق والتعاون مع المؤسسات الحكومية في مدينة تعز، بما في ذلك السلطة المحلية وإدارة الشرطة والوحدات العسكرية والجهات المعنية الأخرى بقضايا الأمن في تعز. حيث يهدف المشروع إلى تحسين الوضع الأمني في تعز والمساهمة في خلق بيئة استقرار وسلام على المستوى المحلي، تمهد الطريق لأي اتفاق سلام/وقف إطلاق النار على المستوى الوطني، وذلك من خلال تنفيذ تدخلات لتعزيز قدرات المؤسسات الأمنية في مدينة تعز، وتمكينها لمواجهة التحديات الأمنية، وتحسين الأمن في المدينة